

التأصيل اللغوي لمراعاة المقام بين مقولات الجاحظ ومسلمات بول
غرايس - دراسة في نماذج مختارة -

*The Linguistic Grounding of Contextual Appropriateness between al-Jahiz's
Concepts and Paul Grice's Maxims - a study in selected models -*

الدكتور / ربيع بن مخلوف

قسم اللغة والأدب العربي - جامعة باتنة 1 (الجزائر)
مخبر أبحاث في التراث الفكري والأدبي بالجزائر، جامعة باتنة 1.
rabie.benmakhlouf@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2026/03/15

تاريخ القبول: 2026/03/07

تاريخ الإيداع: 2025/10/10

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع "مراعاة المقام" بوصفه مفهوماً محورياً في الموروث اللغوي والبلاغي العربي، من خلال تتبع جذوره لدى واحد من أبرز أعلام البلاغة العربية وهو الجاحظ، ثم محاولة مقارنته بالتناول المعاصر له في اللسانيات التداولية الحديثة، لا سيما في نظرية "بول غرايس" ومسلماته حول الاستلزام الحوارية، ويسعى البحث إلى إبراز التفاعل بين السياق والمقام بوصفهما محددين أساسيين للمعنى وتحقق التواصل، كاشفاً عن أوجه التلاقح والافتراق بين المناظير البلاغية التقليدية والرؤية التداولية المعاصرة، من حيث فهم وظيفة السياق في إنتاج المعنى وتوجيه الخطاب.

الكلمات المفتاحية: مراعاة المقام، التداولية، مسلمات، الجاحظ، بول غرايس.

Abstract:

This research examines the concept of 'Situational Appropriateness' (Mura'at al-Maqam) as a pivotal construct within the Arabic linguistic and rhetorical heritage. It traces the conceptual genesis of this notion in the works of the eminent rhetorician Al-Jahiz, subsequently seeking to bridge these classical roots with contemporary perspectives in Modern Pragmatics,

specifically through the framework of Paul Grice's theory of Conversational Implicature and its underlying maxims. The study aims to highlight the dynamic interplay between Linguistic Context (Siyaq) and Extra-linguistic Situation (Maqam) as fundamental determinants of meaning and communicative efficacy. In doing so, it elucidates the points of convergence and divergence between classical rhetorical paradigms and modern pragmatic visions regarding the functional role of context in the production of meaning and the orientation of discourse

key words: Consideration of context, pragmatics, maxims, Al-Jahiz, Paul Grice.

توطئة:

تطوّرت علوم البلاغة في العصر الحديث وقطعت أشواطاً عديدة من التغيّر والارتقاء، ويُعزى ذلك إلى إفادتها من مناهج البحث في مختلف العلوم المعرفية، ومن أبرز تطوّرات الدّرس اللساني الحديث أن شهدَ تحوُّلاً نوعياً في اهتماماته؛ فلم يعد مُنصبّاً على الوقائع اللّغوية المُجرّدة، بل اتّجه إلى تحليل استعمال اللّغة الطّبيعيّة في سياقاتها التّواصلية، سعياً إلى الكشف عن الطّاقات التعبيريّة والمنطقيّة والإدراكية، اللّغويّة منها وغير اللّغويّة، التي تُسهم في إنتاج الخطاب وتأويله، ويعود هذا التّحوّل إلى وعي مُتزايد بأنّ البلاغة، بوصفها علم التأثير والإقناع، تلتقي جوهرياً مع التّداولية في اشتغالها على قصديّة المتكلّم وتفاعله مع المتلقّي، وعلى ما يُحدّثه الفعل الكلامي من أثرٍ في المتلقّي، لذلك أضحى من المُسلّم به لدى الباحثين المعاصرين أنّ البلاغة ليست فقط أداة بيانيّة، بل هي الإطار الجّامع الذي تتقاطع فيه التّداولية مع علم النّص والسيمولوجيا، لتقدّم نموذجاً متكاملًا لفهم الإنسان في صورته التّواصلية الشّاملة.

وباستقراء التّراث البلاغيّ العربيّ فإنّنا نَقع على الكثير من الآليات التي تُنشُدُ الجماليّات وأُسُس الفصاحة والبلاغة من جهة، كما تطرّقت من جهة أخرى إلى وظائف اللّغة كالوظيفة التّواصلية، التي تُسندُ بشكلٍ أو بآخر أطاريح وتنظيرات الدّرس التّداولي المعاصر الذي يتوخّى النّجاعة والفعاليّة واستراتيجيات الخطاب في المُنجز الكلامي والخطابيّ بأدوات إجرائيّة تُنسجِمُ في أحيانٍ كثيرة مع ما تناولته البلاغة المعيارية القديمة، أو تُستجِدُّ في صُورٍ مُشاكلة لها.

وَمِنْ هَذَا الْمَنْظُورِ تَتَضَيِّحُ إِشْكَالِيَّةُ الْبَحْثِ فِي تَقْيِّ مَعَالِمِ التَّجَاوُرِ وَالتَّدَاخُلِ بَيْنَ الْأَبْعَادِ التَّوَاصِلِيَّةِ وَالتَّقْعِيدِ النَّظَرِيِّ فِي اللِّسَانِيَّاتِ التَّدَاوِلِيَّةِ مَعَ نَظَائِرِهَا فِي التَّرَاثِ الْبَلَاغِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَمِنَ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَنَاوَلَتْ مَوْضُوعَ "نَظَرِيَّةِ مُرَاعَاةِ الْمَقَامِ" مِنْ زَوَايَا مُغَايِرَةٍ: كِتَابُ "مُرَاعَاةِ الْمَقَامِ فِي التَّعْبِيرِ الْقِرَآئِيِّ" لِلدُّكْتُورِ فَاضِلِ صَالِحِ السَّامِرَائِيِّ¹ وَهُوَ مُصَنَّفٌ فِي الدِّرَاسَاتِ الْقِرَآئِيَّةِ، وَكِتَابُ "نَظَرِيَّةِ الْمَقَامِ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي ضَوْءِ الْبَرَاغِمَاتِيَّةِ" لِد. مَنَالِ مُحَمَّدٍ هِشَامِ نَجَارٍ²، وَمَقَالٌ بِعَنْوَانٍ: أَصَالَةُ الْمَنْهَجِ الْأَصُولِيِّ فِي تَحْلِيلِ النَّصِّ - نَظَرِيَّةُ الْمَقَامِ أَنْمُودَجًا - لِد. يُوْسُيِ الْهُوَارِيِّ³، وَمَجْمَلُ هَذِهِ الدِّرَاسَاتِ تَنَاوَلَتْ نَظَرِيَّةَ الْمَقَامِ مِنْ زَوَايَا مُخْتَلِفَةٍ، أَوْ بِاعْتِبَارِهَا رَافِدًا مِنْ رَوَافِدِ الدِّرَاسَاتِ الْقِرَآئِيَّةِ أَوْ الْأَصُولِيَّةِ، وَإِذْ تَهْدَفُ هَذِهِ الْوَرَقَةُ الْبَحْثِيَّةُ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى حُدُودِ التَّمَاهِي بَيْنَ جُذُورِ النِّظَرِيَّةِ فِي التَّرَاثِ اللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَبَيْنَ امْتِدَادَاتِهَا فِي الدَّرْسِ اللِّسَانِيِّ التَّدَاوِلِيِّ، فَإِنَّ مَكْمَنَ الْجِدَّةِ فِيهَا هُوَ مُحَاوَلَةُ الْعَمَلِ عَلَى جَسْرِ الْهُؤَّةِ بَيْنَ الطَّرِجِ الْبَلَاغِيِّ لِنَظَرِيَّةِ "مُرَاعَاةِ الْمَقَامِ" وَالتَّصَوُّرَاتِ الْمُسْتَجَدَّةِ الْمُنْتَبِئَةِ فِي الدَّرْسِ التَّدَاوِلِيِّ الْمَعَاوِرِ.

1. نَظَرِيَّةُ الْمَقَامِ فِي الْمَنْظُورِ الْبَلَاغِيِّ الْعَرَبِيِّ:

تُعَدُّ "نَظَرِيَّةُ الْمَقَامِ" مِنَ الْمَرْتَكِزَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي تَأَسَّسَ عَلَيْهَا الْبِنَاءُ الْمَعْرِفِيُّ لِلْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا يُسْتَدَلُّ بِالْقَاعِدَةِ الشَّهِيرَةِ: "لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ"، الَّتِي تُجَسِّدُ بِوُضُوحٍ الْوَعْيَ الْمُبَكَّرَ بِالطَّابِعِ التَّدَاوِلِيِّ لِلخُطَابِ، فَقَدْ أُؤَلِّتِ الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ عَنَاءً وَاضِحَةً بِمَقُومَاتِ التَّخَاطُبِ وَسِيَاقَاتِ اسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ، إِدْرَاكًا مِنْهَا لِأَثَرِ الْمَوْقِفِ التَّوَاصِلِيِّ فِي تَشْكِيلِ بَنِيَّةِ الْخُطَابِ وَدَلَالَتِهِ. وَيُفْرِزُ السَّكَاكِيُّ هَذَا الْبُعْدَ التَّدَاوِلِيَّ حِينَ يُؤَكِّدُ عَلَى ضَرُورَةِ مُنَاسَبَةِ الْخُطَابِ لِمَقَامِهِ، مُسْتَحْضِرًا تَنْوُعَ الْأَوْضَاعِ التَّخَاطِبِيَّةِ بِحَسَبِ الْمَقَاصِدِ التَّدَاوِلِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ فَيَقُولُ: "لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ، فَمَقَامُ الشُّكْرِ يُبَايِنُ مَقَامَ الشُّكَايَةِ، وَمَقَامُ التَّهْنِئَةِ يُبَايِنُ مَقَامَ التَّعْزِيَةِ، وَمَقَامُ الْمَدْحِ يُبَايِنُ مَقَامَ الذَّمِّ"⁴، وَهُوَ بِذَلِكَ يَقَرُّ بِتَعَدُّدِ الْأَفْعَالِ الْكَلَامِيَّةِ وَتَغَايُرِ الشُّرُوطِ السِّيَاقِيَّةِ الْمُؤَطَّرَةِ لَهَا.

كَمَا يُقَدِّمُ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ تَصَوُّرًا تَدَاوِلِيًّا دَقِيقًا لِأَثَرِ الْمُخَاطَبِ فِي تَشْكِيلِ الْخُطَابِ، مِنْ خِلَالِ حَدِيثِهِ عَنْ ضَرُورَةِ مُرَاعَاةِ حَالِ الْمُتَلَقِّيِّ وَمُسْتَوَاهِ الْمَعْرِفِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ، حَيْثُ يَقُولُ: "وَإِذَا كَانَ مَوْضُوعُ الْكَلَامِ عَلَى الْإِفْهَامِ، فَالْصَّوَابُ أَنْ تُقَسِّمَ طَبَقَاتِ النَّاسِ، فَيُخَاطَبُ السُّوقِيُّ بِكَلَامِ السُّوقَةِ، وَالْبَدَوِيُّ بِكَلَامِ الْبَدْوِ، وَلَا يَتَجَاوَزُ بِهِ عَمَّا يَعْرِفُهُ إِلَى مَا لَا يَعْرِفُهُ، فَتَذْهَبُ فَائِدَةُ الْكَلَامِ وَتُعَدُّ مَنْفَعَةُ الْخُطَابِ"⁵. وَيُسْتَشْفَى مِنْ هَذَا التَّصَوُّرِ وَعِيٌّ مَبْكَرٌ بِمَفْهُومِ التَّكْيِيفِ

التداولي للخطاب، والذي يُعدُّ من صميم مباحث التَّداولية المعاصرة التي تربط بين القول وسِيَّاقِ استعماله، وبين الفعلِ الكلامي ونتائجه التَّفاعلية.

وإذا ما رُمنا الوقوف على لَفَتَاتِ قرآنية في هذا الجانب، ألفينا ما ورد على لسان إبراهيم عليه السلام مع أبيه، في قوله تعالى: "يَأْتِي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا"⁶، إذ نتلمَّس هنا بلاغة المقام ومراعاة حال المخاطب، في أسلوب النداء، من ابن بارٍّ مشفق على أبيه من مغبة الكفر، إذ استخدمت "التاء" في: "يَأْتِي" عوضاً عن ياء الإضافة "يا أبي" للدلالة على القرب والتلفُّف رغم كفر أبيه، وذلك لاستمالة قلبه، في حين نجد خطاباً مغايراً لأبناء يعقوب - عليه السلام - مع أبيهم في قوله تعالى: "قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ"⁷، إذ نجد أنَّ بلاغة المقام هنا دلَّت على محاولة أبناء يعقوب المجادلة والمراوغة لإقناع أبيهم وتبرير فعلتهم بإرسال يوسف معهم، وهم يواجهون رفضاً مُسبقاً من الأب، بأسلوب التَّداء مع إضافة ضمير جمع المتكلمين المتصل "نا" إلى "أبانا" للدلالة على قوة الجماعة بإزاء الفرد، وكذا استخدام أسلوب الاستفهام الإنكاري "مَا لَكَ" في عتاب فجٍّ للأبناء تجاه والدهم، وهو ما يُجَلِّي الفروقات بوضوح تامٍّ بين الخطابين: خطاب إبراهيم - عليه السلام - المؤمن والبارٍّ مع والده، وخطاب الأبناء لأبيهم يعقوب - عليه السلام - في محاولة منهم المراوغة وتبرير أفعالهم مع أخيم يوسف - عليه السلام -، وفي كلا الخطابين صوَّر الذِّكر الحكيم سمات البلاغة ومراعاة المقام في الحالتين.

وقد أثار الجاحظ فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال غير ما مرَّة، وفصَّل فيها القول، وبين أن المعاني يجب أن تكون مطابقة للأسماء أي للألفاظ، وأن توافق الألفاظ هي الأخرى الأحوال، كما أشار إلى ضرورة مُواءمة الكلام للمخاطبين، وأن يُخاطَب الناس على قَدْرِ أذهانهم وأفهامهم، مع استرعاء التَّباين والتفاوت في درجات التَّلقي، ونُقِلَ عن صحيفة بشر بن المُعْتَمِر قوله: "يَنْبَغِي لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَعْرِفَ أَقْدَارَ الْمَعَانِي وَيُؤَاوِزَ بَيْنَهَا وَيَبَيِّنَ أَقْدَارَ الْمُسْتَمِيعِينَ وَأَقْدَارَ الْحَالَاتِ، فَيَجْعَلَ لِكُلِّ طَبَقَةٍ مِنْ ذَلِكَ كَلَامًا، وَلِكُلِّ حَالَةٍ مِنْ ذَلِكَ مَقَامًا حَتَّى يُقَسِّمَ أَقْدَارَ الْكَلَامِ عَلَى أَقْدَارِ الْمَعَانِي، وَيُقَسِّمَ أَقْدَارَ الْمَعَانِي عَلَى أَقْدَارِ الْمَقَامَاتِ وَأَقْدَارَ الْمُسْتَمِيعِينَ عَلَى أَقْدَارِ تِلْكَ الْحَالَاتِ"، وقال: "وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ وَلِكُلِّ صِنَاعَةٍ شَكْلٌ"، كما يرمي إلى أنَّ الاتساق البياني يقتضي تطابقاً بنيوياً بين سياق المقال ومقتضى المقام؛ فلكل نمطٍ من القول معجمٌ يخصُّه، ولكلِّ دلالةٍ لفظٌ يحتويها، فالمعيار التداولي يفرضُ مقابلة 'السخافة' بما يلائمها، و'الجزالة' بما يشاكلها، واضعاً الإفصاح والكناية والاسترسال في منازلها الوظيفية الدقيقة، فمتى ما انحرف المتكلِّم عن طبيعة الخطاب الهزلي بإقحام الصرامة

الإعرابية أو الرصانة اللفظية في غير موضعها، استحالة البيان عيًّا، وانقلب المقصد من إناس النفوس وبسطها إلى انقباضها وكرها؛ ذلك أنَّ الإخلال بمناسبة اللفظ للمقام يُجهض الوظيفة التواصلية للخطاب، وقال: "وقد أصاب من قال: ولكلِّ مقامٍ مقال"⁸.

وقد حرص الجاحظ على الاستفاضة في إيضاح تَمَثُّلِ مُوَاءَمَةِ الْأَلْفَاظِ لمعانيها ومستويات التلقي والمتلقين، والعلائق التي تحكم ثلاثية: الألفاظ والمعاني ومَقَامَاتِ التلقي والمتلقين، والوسطية بين الإغراب والاعتدال.⁹ وربط ما بينهما وبين المقاصد ومقامات المتلقين.¹⁰

وفي حديثه عن مُرَاعَاةِ الْمَقَامِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يقول: "فقد يستحق الناس ألفاظا ويستعملونها، وغيرها أحقّ بذلك منها، ألا ترى أن الله تعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب، أو في موضع الفقر والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السَّعْبَ ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة، وكذلك ذكر المطر لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام، والعامّة والخاصّة لا تفرّق بين ذكر المطر وذكر الغيث، والقرآن إذا ذكر الأبصار لم يذكر الأسماع، وإذا ذكر سبع سموات لم يقل إلا الأرض، فلا يجمع الأرض أرضين ولا السمع أسماع، والجاري على أفواه العامّة غير ذلك، فلا ينتقون من الألفاظ ما هو أحقّ بالذكر وأولى بالاستعمال".¹¹

ولنقف هنا على ما ورد في القرآن الكريم من ذكر لألفاظ "المطر" كما أورد الجاحظ ذلك، نجد ما ورد للدلالة على العذاب والعقاب في قوله تعالى: "وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ"¹² عن عقاب قوم لوط، وقوله تعالى: "وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أَمْطَرْنَا مِنْ السَّوْءِ"¹³، وقوله تعالى: "فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَىهَا سَافِلِيهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ"¹⁴، وقوله تعالى: "وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ"¹⁵، فجاءت دلالات ألفاظ "المطر" واشتقاقاتها كلّها دالة على العذاب والعقاب والانتقام، أما لفظة "الغيث" فقد وردت في قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يُنْزِلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ"¹⁶ وقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنْزِلُ الْغَيْثَ"¹⁷، فقد وردت لفظة "الغيث" هنا بمعاني النعمة والفرج بعد الضيق، وهو ما ذهب إليه الجاحظ في مقولته.

لقد أرجع علماء البلاغة جودة الكلام أو ضعفه لمدى مطابقته لمقتضى الحال، وهو ما يُعدّ معياراً جوهرياً في تقويم الخطاب. وقد عبّر عن هذا المعنى السكاكي بوضوح حين قال: "إن

مدار حُسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى عدم انطباقه¹⁸، مشيرًا إلى أن مقتضى الحال يختلف باختلاف المقامات التي يرد فيها الكلام، فلكل مقام ما يناسبه من أساليب التعبير والتراكيب. فمقام التنكير، على سبيل المثال، يختلف عن مقام التعريف، كما يختلف الإطلاق عن التقييد، والتقديم عن التأخير، والذكر عن الحذف، والقصر عن ضده، وكذلك الفصل عن الوصل، والإيجاز عن الإطناب أو المساواة. بل إن الخطاب الموجّه إلى الذكي لا يستوي مع ما يُوجّه إلى غيره، مما يدلّ على حساسية السياق وأهميته. وقد انتهى القزويني إلى النتيجة ذاتها، إذ رأى أن سموّ الكلام وقبوله مرهون بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه ناتج عن إخلاله بتلك المطابقة. وهذا الاعتبار المناسب، الذي يُصطلح عليه بـ "مقتضى الحال"، هو ما أطلق عليه عبد القاهر الجرجاني مصطلح "النَّظْم"، في إشارة إلى التآلف البنيوي بين عناصر الخطاب بما يحقق مقتضى المقام ويخدم المعنى المقصود¹⁹. وهو ما يتوافق مع كثير من مواطن الرقيّ والسموّ اللفظي في القرآن الكريم بتلافي المستقبح من الألفاظ والاستعاضة عنها إلى ألفاظ سامية دالة على ذات المعاني بسموّ ورفعة شديتين، ومثال ذلك قوله تعالى: "وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ"²⁰ وقوله تعالى: "وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ"²¹، عن اللقاء الزوجي وقضاء الحاجة والوطر، وكذلك قوله تعالى: "كَانَا يَأْكُلَنِ الطَّعَامَ"²²، وهو تعبير لطيف عن عيسى -عليه السلام- وأمه، وحاجتهما البشريّة وما يتبع الأكل من حاجات الإطراح البيولوجية، للتأكيد على بشريّتهما ونفي الألوهية عنهما بأسلوب غير مباشر.

وتعتبر مسألة اللفظ والمعنى من أبرز الإشكالات التي شغلت اهتمام اللغويين والمتكلمين على مدى قرون، فقد ظلّت محورًا للنقاش والتحليل في مدوّناتهم، حتى نضجت ملامح هذا الجدل النظريّ بشكل منهجيّ ومتكامل في القرن الخامس الهجري على يد عبد القاهر الجرجاني. إذ عمل الجرجاني على جمع شتات الآراء المتفرقة، وأعاد تنظيمها ضمن رؤية علميّة محكمة، ثمّ وضع لها التقسيمات والمعاليم وحدّد لها الأطر المنهجية، مستندًا إلى مفهوم "النَّظْم" بوصفه جوهر العلاقة التداولية بين اللفظ والمعنى.

ولا تُمثّل نظريّة النَّظْم، في هذا السياق، لحظة طارئة أو اجتهدًا فرديًا معزولًا، بل جاءت امتدادًا لتراكم فكريّ ساهم في بنائه متقدّمو البلاغيين والنحاة، من أمثال الجاحظ ومن سبقه، لتتبلور عند الجرجاني ضمن مشروع لغويّ-بلاغي يعكس وعيًا دقيقًا بأبعاد الخطاب وسياقاته ووظائفه التأثيرية. إذ يُبرز الجرجاني في نظريّته أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى، وبين

اللغة والفكر، ليست علاقة اعتباطية أو انفصالية، بل علاقة عضوية متداخلة، تُدرَك عبر كل من العقل والدُّوق، في تفاعل دقيق بين البنية التعبيرية والمقاصد التداولية.

وقد مثل هذا التصوّر نُقْلة نوعية في فهم بلاغة الخطاب القرآني، حيث ربط بين الإعجاز البياني والنظم البلاغي، مؤكداً بذلك أن فاعلية الخطاب لا تتحقّق من خلال اللفظ المجرد، وإنّما من خلال موقعه في السياق وتآلفه مع المعنى داخل بنية كلية منتظمة، وبذلك تم رفض النظر إلى الكلمة بوصفها وحدة دلالية مستقلة، وأنّ الدلالة الحقيقية لا تتولّد إلا من خلال النظم، أي من تضافر العناصر اللغوية ضمن سياق تداولي يتوخّى الإفهام والإقناع والتأثير.²³

2. التداولية المفهوم والمصطلح:

إنّ الوقوف على ماهية وجوهر الدرس التداولي، هو أمرٌ مُستصعب وذلك لسعة مجاله وتشعب روافده التي يصبُّ فيها، فقد انفتح الدرس التداولي على مجالات الفلسفة والأدب والأساليب الحديثة والبلاغة، لذا فإنّه من العسير رصد تعريف جامع مانع للتداولية، الأمر الذي يستدعي استحضار أهم الركائز والأسس التي قامت عليها التداولية أو التداوليات الحديثة، لأنّ هذه الأخيرة تكاد تكون غير معلومة الحدود، إذ تقول "فرنساوز أرمينكو" (Françoise Armengaud) عن الدرس التداولي أنّه: "دُرْسٌ جَدِيدٌ وَعَزِيْزٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ حُدُودًا وَاضِحَةً، إِذْ تَقَعُ التَّدَاوُلِيَّةُ كَأَكْثَرِ الدُّرُوسِ حَيَوِيَّةً فِي مُفْتَرَقِ طُرُقِ الْأَبْحَاثِ اللَّسَانِيَّةِ وَالْفَلْسَفِيَّةِ"²⁴.

ويعود اصطلاح علم التداولية في شقّه اللغوي إلى الجذر (د.و.ل)، وله دلالات متنوعة تجتمع حول التغيّر والتناوب، إذ جاء في معجم أساس البلاغة للزمخشري: "دُولٌ بِمَعْنَى: دَاَلَتْ لَهُ الدُّوْلُ، وَدَاَلَتْ الْآيَامُ بِكَذَا، وَأَدَاَلَ اللَّهُ بَنِي فُلَانٍ مِنْ عَدُوِّهِمْ، جَعَلَ الْكَثْرَةَ لَهُمْ عَلَيَّهِمْ، وَأَدِيلَ الْمُؤْمِنُونَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَدِيلَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَاللَّهُ يُدَاوِلُ الْآيَامَ بَيْنَ النَّاسِ مَرَّةً لَهُمْ وَمَرَّةً عَلَيْهِمْ، وَتَدَاوَلُوا الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ وَالْمَآشِي يُدَاوِلُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ يَرَاوِحُ بَيْنَهُمَا، وَجَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ لِابْنِ مَنْظُورٍ: "تَدَاوَلْنَا الْأَمْرَ أَخَذْنَاهُ بِالدُّوْلِ، وَقَالُوا دَوَالِيكَ أَيُّ مُدَاوَلَةٍ عَلَى الْأَمْرِ، وَدَاَلَتِ الْآيَامُ أَيُّ دَارَتْ، وَاللَّهُ يُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ، وَكُلُّ تِلْكَ الدَّلَالَاتِ لِلتَّدَاوُلِ لَا تَفَارِقُ دَلَالَةَ التَّغْيِيرِ وَالتَّنَاوُبِ الثَّنَائِي، وَمِنْ خِلَالِ الْجَذْرِ اللُّغَوِيِّ لِلْفَرْقِ التَّدَاوُلِيَّةِ، نَجِدُ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَتَّصِلُ بِاسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ وَتَدَاوُلِهَا بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ مُحَاوَلَةِ دَرَاَسَتِهَا حَالِ اسْتِعْمَالِهَا وَتَدَاوُلِهَا بَيْنَ الْمُتَخَاطِبِينَ، وَلَعَلَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الرَّابِطُ بَيْنَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللفظ وبين ما اصطلاح عليه في التداوليات الحديثة.

وقد خلص الباحثون في مجال اللسانيات إلى مجموعة من التعريفات التي تسعى إلى تأطير التداولية وتحديد مجالات اشتغالها. ومن منظور لساني، تُعنى التداولية بدراسة الظاهرة اللغوية في علاقتها بالسياق المرجعي الذي تتحقق فيه العملية التخاطبية²⁵، وبالفاعلين المتدخلين فيها، أي المتكلم والمخاطب، وذلك بما يتجاوز المستويات الشكلية للغة – من تركيب ودلالة وصوت – نحو مستوى أعمق وأكثر دينامية، يتمثل في استحضار الظروف الزمانية والمكانية، بوصفها عناصر حاسمة في توجيه الفهم والتأويل الصحيح للملفوظ ضمن تفاعل تواصلية مُحدّد.

وتُعنى التداولية، بثلاثة معطيات أساسية: المتكلم والمخاطب، والسياق التداولي الذي يشمل الظروف والحالات المصاحبة للكلام، ثم الاستعمال اليومي والعادي للغة في الواقع²⁶، ووفقاً لما طرحه جون أوستين (J. Austine) مؤسس النظرية التداولية، فإن هذه الأخيرة تُعدُّ فرعاً من علم أوسع، هو علم الفعل اللغوي، الذي ينظر إلى اللغة لا كأداة وصف فقط، بل كفعل اجتماعي يؤدي وظائف مُتعدّدة ضمن التفاعل البشري. ومن خلال هذا المنظور، تنزاح اللغة من مستواها البنيوي الضيق إلى أفقها التداولي الأوسع، حيث تصبح أداة للتأثير والتأثر²⁷ داخل النسق الاجتماعي.

وبذلك فإنّ التداولية تُعنى بدراسة الشروط السياقية والتواصلية التي تجعل من الملفوظات اللغوية أفعالاً ناجحة وملائمة في سياقاتها؛ أي أنّها تركز على مدى انضباط القول لاعتبارات المقام وظروف المخاطبة، بما يضمن تحقّق مقاصد المتكلم ونجاح العملية التخاطبية برمتها.

3. نَظَرِيَّةُ الاسْتِلْزَامِ الْحَوَارِيِّ النَّشْأَةُ وَالتَّطَوُّرُ:

انبثقت نظرية الاستلزام الحواري مع المفكر اللساني هربرت بول غرايس (P. Grice) (1913-1988)، الذي أسسها انطلاقاً من مبدأ أساسي يفترض في التفاعل التخاطبي، وهو مبدأ التعاون، حيث يفترض أنّ المتكلمين يسعون – ضمناً – إلى تحقيق أكبر قدر من الفعالية في تبادل المعلومات. ويتمثل هذا المبدأ في صيغة توجيهية تقول: "ليكن الكلام منسجماً مع هدف التخاطب"، أي أن يسهم كل طرف في بناء الخطاب بما يخدم الغاية التواصلية المشتركة.

وقد طُرحت هذه النظرية في سياق أكاديمي من خلال سلسلة من المحاضرات ألقاها غرايس، أولها سنة 1971 تحت عنوان: "الافتراض المسبق والاقتضاء التخاطبي"، تلتها أخرى سنة 1987 بعنوان "المنطق والتخاطب" ومن خلال هذه المحاضرات، قدّم غرايس رؤية جديدة

للعلاقة بين الملفوظ وسياقه، حيث فرّق بين المعنى الصّريح الذي تحمله الجملة مباشرة، والمعنى الضّمّني الذي يُستنبط من السياق التخاطبي، هذا البعد الإيحائي للسياق أطلق عليه بول غرايس (P. Grice) اسم: الاستلزام الحواري (Conversational Implicature)، والذي يُعدّ نواة مركزيّة في التحليل التداولي للخطاب.

ويمثّل الاستلزام الحواري جسراً معرفياً بين المعنى الحزفي للجملة والدلالة التضمينية التي تكتسبها داخل تفاعل تواصلي مُحدّد. وبهذا المعنى، فإنّه يُظهر كيف أنّ المعنى لا يُفهم فقط من خلال البنية اللغوية المجردة، بل يُبنى في ضوء الافتراضات المشتركة بين المتخاطبين والمقام التواصلي الذي يجمعهم²⁹.

ولا تكتمل فعالية أيّ خطاب، مهما تنوّعت بنياته أو أغراضه، دون مراعاة لعنصرين حاسمين: الفاعل التّخاطبي (المتكلّم والمخاطب)، وسياق التّخاطب بما يشمل من ظروف وملابسات، وفي هذا الإطار تُعيد البلاغة الحديثة الاعتبار لدور المتكلّم، معتبرة إيّاه حَجَر الزّاوية في إنتاج الخطاب وتوجيهه، لما له من سُلطة تداولية تتحكّم في تدفّق المعاني وتوجيه مسارات التّأويل داخل الفضاء التواصلي.

4. الاستلزام الحواري لدى غرايس ومراعاة المقام:

تُعدّ نظرية الاستلزام الحواري من أبرز الإسهامات التي قدّمتها التداولية في تحليل الخطاب، وقد شيّد دعائمها – كما ذكرنا آنفاً - بُول غرايس (P. Grice) انطلاقاً من مفهوم مركزيّ وهو ما أسماه بمبدأ التعاون (Cooperative Principle)، الذي يشكل الإطار المرجعي لفهم التّفاعلات التّخاطبية.

هذا المبدأ الذي لا يُطرح اعتباطاً، بل يُفهم بوصفه آلية ضمنية تؤطّر فعل التّخاطب وتوجّه تأويل الرّسائل اللّغوية؛ إذ يُفترض أن المتكلّمين – في وضعية تواصلية – يلتزمون به ضمناً من أجل تحقيق الكفاءة التّواصلية وضمان سلاسة تبادل المعاني.

وعلى هذا الأساس تُعدّ هذه النظريّة بمثابة قاعدة تنظيمية داخلية تحكم العملية التّخاطبية، حيث تفرض على أطراف الخطاب نوعاً من الانضباط التداولي، يتمثّل في مراعاة مقتضيات المقام، والاقتصاد في القول، والوضوح في التعبير، بما يحقّق غايات المتكلّم، ويُمكّنه من إنجاز فعله اللّغوي بفعاليّة وتأثير.

لذلك فإنّ أطراف التّخاطب تدخل في عقد ضمنيّ يحدّد إسهام كل واحدٍ من عناصر التّواصل اللّغوي لإنجاح وتنمية العمليّة التّخاطبيّة، أو أن يلتزم كل طرفٍ من أطراف الخطاب بِجُملة من المواصفات أثناء التّخاطب، فعلى المتكلّم مراعاة المخاطب في كل ما يأتي

وَيَدَعُ، لُغَوِيًّا، وَنَفْسِيًّا، وَاجْتِمَاعِيًّا، وَثَقَافِيًّا، كَمَا أَنَّهُ عَلَى الْمُتَلَقِّيِ الْاسْتِمَاعِ وَالتَّثَبُّتِ وَالحَضُورِ الْآنِي وَالتَّبَاهَةِ وَالتَّفَاعُلِ.

وقد حَدَّ بُولُ غَرَايسِ (P. Grice) لـ "مبدأ التعاون" هذا جملة من الشُّرُوط سَمَّاهَا مُسَلَّمَاتٌ وَهِيَ عَلَى التَّوَالِي:

1. مُسَلَّمَةُ الْقَدْرِ (Quantité): وَتَخُصُّ قَدْرَ الْإِخْبَارِ وَكَمِّيَّتِهِ، إِذْ يُوجِبُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ الْإِنْزَامَ بِالْقَدْرِ الْكَافِي مِنَ اللَّفْظِ الْمُلَائِمِ لِلْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ الْكَمِّ، وَمِمَّا يَتَوَارَدُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَمَثَالٍ عَنْ هَذِهِ الْمُسَلَّمَةِ وَخَرَقَهَا لَغَرَضِ بِلَاغِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيَّهَا وَأَهْشُرُ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَارِبٌ أُخْرَى"³⁰، إِذْ اسْتِفَاضَ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فِي الْجَوَابِ بِالزِّيَادَةِ فِيهِ، عَوْضًا عَلَى الْاِقْتِصَارِ بِالْجَوَابِ: "هِيَ عَصَا" وَذَلِكَ بِدَافِعِ التَّلَذُّذِ بِمَنَاجَاةِ اللَّهِ وَالرَّغْبَةِ فِي إِطَالَةِ زَمَنِ الْخُطَابِ مَعَ الْخَالِقِ، وَقَدْ تَخَرَّقَ هَذِهِ الْمُسَلَّمَةُ بِالنَّقْصَانِ كَذَلِكَ.
2. مُسَلَّمَةُ الْكَيْفِ (Qualité): وَالَّتِي تُلْزِمُ التَّلَفُّظَ بِالْعِبَارَاتِ الْوَاضِحَةِ وَالصَّالِحَةِ لِلْبَرْهَنَةِ عَلَى صِدْقِيَّتِهَا بِالذَّلِيلِ، وَمَثَالُ ذَلِكَ حِكَايَةُ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- لِقَوْمِهِ بَعْدَ تَحْطِيمِ الْأَصْنَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ"³¹، إِذْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ الصَّنَمَ لَمْ يَحْطَمْ بَقِيَّةَ الْأَصْنَامِ الْأُخْرَى، فَظَاهِرُ الْقَوْلِ يَخْرِقُ "مُسَلَّمَةَ الْكَيْفِ" (الصِّدْقِ) لَكِنِ الْغَرَضُ هُنَا لَيْسَ الْكُذْبُ، بَلِ التَّهَكُّمُ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى قَوْمِهِ، إِذْ كَيْفَ لَصَنْمٍ لَا يَسْتَطِيعُ الْفِعْلَ وَلَا النَّطْقَ، أَنْ يَكُونَ مَعْبُودًا مِنْ دُونِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.
3. مُسَلَّمَةُ الْمُلَاءَمَةِ (Pertinence): وَتَتِمَثَّلُ فِي مُطَابَقَةِ اللَّفْظِ لِمُقْتَضَيَاتِ الْقَوْلِ وَمَا يُحِيطُ بِهِ مِنْ مَقَامٍ وَنَحْوِهِ، وَمَثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً" قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا"³²، وَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى "الْقَاتِلَ"، فَجَاءَهُمُ الْجَوَابُ أَنَّ "أَذْبَحُوا بَقَرَةً"، فِي الظَّاهِرِ يَبْدُو الْجَوَابُ غَيْرُ ذِي صِلَةٍ بِسُؤَالِهِمْ، لَكِنَّهُ كَانَ الْوَسِيلَةَ لِلْكَشْفِ عَنِ الْقَاتِلِ (بِضَرْبِ الْمَيْتِ بِبَعْضِهَا)، وَخَرَقَ الْمُسَلَّمَةَ هُنَا كَانَ لِاخْتِبَارِ الطَّاعَةِ وَالْاِمْتِثَالِ قَبْلَ الْوُصُولِ لِلنَّتِيجَةِ.
4. مُسَلَّمَةُ الْجِهَةِ (Modalité): وَتَتِمَثَّلُ فِي وُضُوحِ الْكَلَامِ وَخُلُوهِ مِنَ اللَّبْسِ وَالْإِبْهَامِ وَالْإِيهَامِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَسُئِلَ الْقَرْيَةُ الَّتِي كُنَّا فِيهَا"³³، فَمِنْ النَّاحِيَةِ الْمُنْطَقِيَّةِ، الْقَرْيَةُ (الْجِدْرَانِ وَالْبَبُوتِ) لَا تُسْأَلُ، وَهَذَا يَخْرِقُ "وُضُوحَ الْمَطْلَبِ" الْمُبَاشِرِ، وَالتَّقْدِيرُ هُوَ "اسْأَلْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ".

خرق مسلمة الطريقة بالإيجاز (الحذف) يهدف إلى المبالغة في الصدق؛ فكأن القرية بكل ما فيها (حتى جماداتها) تشهد على صدق كلامهم من شدة وضوح الأمر، ولهذا الوصف تقاطع واضح مع مدلولات في علم المعاني إذ يعدُّ إيجازاً بالحذف.

كما قسّمت الدلالة إلى قسمين: دلالات عرفية، وهي المعاني المرتبطة بالعبارة ارتباطاً وثيقاً، فتلزم دلالتها في مقامٍ مُحدّد: كمقام الاقتضاء. ومعاني حوارية، وهي التي تنجرّ من الخطابات والأفعال الكلامية طبقاً لمقامات تلّفظها مثل دلالة الاستلزام الحوارية، ويرى أنّ ذلك لا يقع إلا بخرق إحدى مسلمّات مبدأ التعاون السابقة مع الحفاظ على بقيّة المسلمّات الأخرى.

وبنظر نافذٍ ثاقبٍ نجدُ أوجهاً للتقارب بين بعض مسلمّات مبدأ التعاون وبعض المقولات التراثية في البلاغة العربيّة من قبيل: مفهوم المساواة دون الإيجاز أو الإسهاب الذي يُشبه إلى حدٍّ ما ما ورد في مُسلمة الكمّ، كما أنّ مفهوم "مطابقة مقتضى الحال" يوازي مفهوم مُسلمة الملاءمة، ويظهر جلياً مواطن تقاطع الاستلزام الحوارية مع مقتضيات المجاز اللغويّ في البلاغة العربيّة.

كما تُعنى التداولية بتحليل البُعد المُقصدي للخطاب، بوصفه لا ينكشف إلا عبر فعل التّواصل اللّغوي المتحقّق في سياق مُحدّد. ومن هذا المنطلق، تتركّز اهتماماتها على اللغة كما يُوظّفها المتكلّم في مواقف التفاعل، مع إيلاء عناية خاصّة للعوامل السياقيّة التي تُسهّم في توجيه اختياراته التعبيريّة، سواء على مستوى البنية أو الوسيلة، لتحقيق الغاية التواصلية المرجّوة³⁴.

5. مقارنة بين المقام البلاغي والسياق التداولي:

لقد اهتمّ اللغويّون العرب، كما نظروهم في الفكر اللسانيّ الغربيّ، بمفهوم القدرة على الإنجاز الكلامي، بوصفها كفاءة تتجاوز مجرد المعرفة بالنظام اللغويّ (النحو والصرف)، لتشمل القدرة على استخدام اللغة بفعاليّة ضمن سياقات تواصلية مختلفة لتحقيق أغراض تواصلية مخصوصة، وقد تناول اللسانيّون العرب هذه القدرة بمفاهيم متعدّدة مثل: الطبع، والبديهة، والسليقة، والملكة، وكلّها تشير إلى كفاءة فطريّة أو مكتسبة تُمكن المتكلّم من إنتاج خطابٍ مناسبٍ للمقام، خاضع لنواميس البلاغة والتفاعل³⁵.

ويُنظر في التراث البلاغيّ العربيّ إلى السياق نظرة شمولية تتفرّع إلى مستويين متكاملين:

(أ) السياق المقامي: وهو مرتبط بالظروف الخارجية التي تحيط بالمفوض، وتنعكس على صياغته، فيحدّد الوظيفة الإنجازية التي يؤدّيها الكلام. ومن تجلياته: مقام التأكيد، والحذف، والإطلاق، والإثبات، وهي مقامات تفرض على المتكلم تكيف خطابه وفق مقتضى الحال، ومن أمثلة السياق المقامي باعتبار الحذف ما ورد في قوله تعالى: "سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا"³⁶، والتقدير "هذه سورة"، حذف المبتدأ (هذه) لأنّ السياق الحالي للقارئ أو السامع هو مباشرة النظر في النص، فالإشارة للشيء الحاضر في الذهن والواقع تُغني عن اللفظ.

(ب) السياق الحالي: وهو منظور من زاوية المتلقي، وينصبّ على حال المخاطب من حيث معرفته أو جهله، تردّده أو إنكاره، ممّا يفرض على المتكلم أن يكيّف كلامه ليناسب هذه الأحوال النفسيّة والمعرفيّة. وهذا السياق، وإن بدّأ مُغيّراً من حيث زاوية النّظر، فإنّه في جوهره مُتداخل مع السّياق المقامي، يُؤثّر فيه ويتأثّر به، ومن أمثله قوله تعالى على لسان مريم -عليها السلام-: "قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا"³⁷، فكلّمة "هذا" اسم إشارة يعود على "سياق حالي" مشهود، وهو آلام المخاض، والوحدة، وخوفها من اتّهام قومها، لم تحتج مريم لذكر "هذا الوجود" أو "هذا الموقف"؛ لأنّ الحالة التي كانت عليها تُغني عن الوصف، فالسياق الحالي هنا جعل اسم الإشارة "هذا" يختزل كل معاناتها.

ومن هذا المنظور فإنّ البلاغة العربيّة الكلاسيكيّة كانت واعية بما يُعرف اليوم في التداولية المعاصرة بـ"المجموع السياقي"، وهو المفهوم الذي يرى السياق بوصفه تراكباً من العوامل التفاعلية - سواء كانت لغوية سابقة (كأثر خطاب سابق) أو مقتضيات لاحقة (كأهداف الخطاب المرتقب) - وهذا ما يتطابق إلى حدّ بعيد مع ما ذهب إليه "روبار ستالنكير" و"فرانسيس جاك" من أنّ السياق هو نتاج للأفعال الكلاميّة السابقة ومسوّغ لما يليها³⁸.

ومن ثمّ فإنّ إدراك السّياق في البلاغة والتداولية لا يمكن فصله عن حال المخاطب ومقام المتكلم، وهما بُعدان متلازمان يتداخلان ليشكّلا أساس الفهم الحقيقي للخطاب، وهو ما يجعل التفريق بينهما ضرباً من التصنيف البيداغوجي أكثر من كونه فصلاً علمياً دقيقاً.

خاتمة:

توصّل البحث إلى جملة من النتائج نُجملها في النقاط التالية:

- 1- تُعدّ التداولية مجالاً معرفياً يُعنى بتحليل العلاقة التفاعلية بين بنية النص والعناصر السياقيّة المحيطة به، بما يشمل الظروف الزمانية والمكانية، وهويّة المخاطب والمخاطب،

وأهداف الخطّاب. وتُجسّد هذه العلاقة ما عبّر عنه التراث البلاغي العربي بقولهم: "لكلّ مقام مقال"، غير أنها تُقدّم في التداولية ضمن إطار منهجي منظّم يربط بين البنية اللّغوية والمقام التواصلية ربطاً وظيفياً³⁹.

2- بما أنّ التداولية تدرس اللغة أثناء الاستعمال فكذلك البلاغة إذ تسعى إلى إيصال المتكلّم مقصوده للمتلقّي من خلال تأثيره فيه عبر رسالة بليغة واضحة، فيستعمل فيها كل طرق وأساليب التأثير والإقناع من مجاز وكناية وغيرها..

3- للتداوليّة جملة من التعريفات والمفاهيم التي تحاول في مجملها تحديد معالمها ومجالاتها، إذ تتجاوز المستويات السطحية للغة – كالصوت والتركيب والدلالة – لتعنى بما هو أعمق، وهو البعد التخاطبي للظاهرة اللغوية، من خلال فحص أثر السياق المرجعي، والمقامات المختلفة، على إنتاج المعنى وتأويله. فهي إذًا تدرس اللغة بوصفها أداة تواصلية تُنتج في موقف مخصوص، ويُراد بها إنجاز فعل معيّن ضمن تفاعل حيّ بين المتكلّمين⁴⁰.

4- تنظر التداولية إلى "المقام" بوصفه عاملاً محدّداً لخصوصية القول، إذ لا تُفهم الأقوال اللّغوية في ذاتها، بل من خلال ملاءمتها للمقام الذي صدرت فيه، فنجاح الخطاب مرهون بتوافر شروط تواصلية تجعل القول مقبولاً وسديدًا وملائمًا لسياقه، وهي الشروط التي تُسعى في التداولية بـ"شروط الملاءمة" أو "النجاعة التداولية".

5- التّداولية جزءٌ من إمبراطورية البلاغة لكن مع ظهور اللسانيات خرجت التداولية من رحم اللسانيات كما خرجت الأسلوبية والشعرية اللسانية.

6- التناول البلاغي القديم يغضّ الطرف عن اللّغو والكلام المحال وضروب الهذيان نظراً لافتقار تلك الضروب إلى الإفادة، غير أن الدرس التداولي لا يُقصي كلّ صنوف التواصل اليومي والاعتيادي.

7- تتناول البلاغة الوظيفية التواصلية والوظيفة الحجاجية للكلام بشكل منفصل، أمّا المنظور التداولي الحديث فيعتمد المقاربة المعاصرة المدمجة للوظيفيتين التواصلية والحجاجية.

8- إن الدّراسة المونوغرافية المتفحصة تلقي الضوء داخل الحقل المعرفي سواء كان تراثياً كالبلاغة القديمة أم حديثاً كالتداولية، فتبيّن أسباب التراجع وتستشرف رؤى الانطلاق المستجدة وعوامل الانبعاث فيها.

9- تُميّز التداولية بين السياق المقامي والسياق الحالي، فالأول يتّصل بالأبعاد الخارجية المرتبطة بالملفوظ كالحذف، والتأكيد، والإطلاق، وهو ذو بُعد دلاليّ تركيبّي، أمّا الثّاني فيتعلّق

بحال المخاطب من حيث معرفته، أو جهله، أو تردده، وهو السياق الذي يستدعي تكييفًا لغويًا مخصوصًا يخاطب وضعًا نفسيًا أو معرفيًا بعينه. ومع أن الفرق بينهما اعتباري، فإن كليهما يشكّان معًا بنية السياق التداولي الشامل المؤثر في إنتاج المعنى.

10- بين المنظور البلاغي العربي القديم لتفصيل تقاسيم الكلم ومعانيه، وبين ما ذهب إليه جون أوستين (J. Austine)، و ج. سورل (J. Searl) و بول غرايس (P. Grice) في تقسيماتهم نجد تقاطعًا جليًا بين الأمرين، مع توسّع ملحوظ لدى تفرّعات التداولية، إذ وسّعت دائرة تناول معنى المعنى خارج الأطر البنيوية الضيقة لتُفسح المجال واسعًا لمتضمّنات القول المحيطة بالظاهرة اللغوية في حالاتها المتنوّعة.

11- تضع التداولية في صلب اهتماماتها المَقْصِدِيَّة، إذ تُفهم اللغة من منظور وظيفي؛ فالمتكلّم لا يستخدم اللّغة اعتباطًا، بل يختار أدواته التعبيرية بعناية، وفقًا لمقام معيّن، ولتحقيق نيّة تواصلية مُحدّدة، والمقصدية في هذا السياق لا تُستنبط من البنية فحسب، بل من توافق القول مع مقتضيات المقام ومؤشّرات الخطاب السياقية.

12- تلتقي التداولية مع البلاغة في اهتمامها بالفعل الكلامي الناجح والمؤثّر، فكما عرّف البلاغيون القول بأنه فنّ التأثير والتعديل في موقف السامع أو القارئ، تنظرُ التداولية إلى اللّغة على أنّها أداةٌ لإنجاز أفعال اجتماعيّة داخل مواقف تواصلية، وتقييمها من حيث الكفاءة التداوليّة لا يختلف جوهريًا عن المعايير البلاغية الكلاسيكية في ضبط ملائمة القول للمقام⁴¹.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- 1. أبو هلال العسكري، الصناعتين، تج: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العلمية، بيروت، 1988.
- 2. أحمد جليل، مدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دار الطليعة، بيروت، دت.
- 3. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ج2، 1986.
- 4. ج. براون وج. سيرل، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي، السعودية، 1997.
- 5. حورية عبيب، أساليب الحقيقة والمجاز في القرآن، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1، 1428هـ، 2008.
- 6. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- 7. راضية خفيف بكري، التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ع399.
- 8. سامية بن باضة، الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، مجلة دراسات أدبية، ع1، ماي 2008، جمادى الأولى 1429، جامعة مستغانم.
- 9. السكاكي، مفتاح العلوم، تج: د.عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420، 2000.
- 10. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، 1965.
- 11. صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر، حسين داي، الجزائر، ط1، 2008.
- 12. صلاح فضل، بلاغة الخطاب، علم النص، عالم المعرفة، الكويت، 1992.
- 13. عادل مصطفى، فهم الفهم: مدخل إلى الهرمنيوطيقا، نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامر، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2003.
- 14. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2004.
- 15. علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دط، دت.
- 16. العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 2011.

17. فاضل صالح السامرائي، دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2015.
18. فرنسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، مكتبة الأسد، الرباط، 1986.
19. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.
20. محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية التداولية، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013.
21. منال محمد هشام نجار، نظرية المقام عند العرب من منظور البراغماتية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011.
22. وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983.
23. يوسي الهواري، أصالة المنهج الأصولي في تحليل النص - نظرية المقام أنموذجا، مجلة المعيار، الجزائر، مجلد14، عدد28، ص338-317.

الهوامش:

- ¹ مراعاة المقام في التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2015.
- ² نظرية المقام عند العرب من منظور البراغماتية، منال محمد هشام نجار، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011.
- ³ أصالة المنهج الأصولي في تحليل النص - نظرية المقام أنموذجا- ل: د. يوسي الهواري مجلة: المعيار، الجزائر مجلد14، عدد28، ص338-317.
- ⁴ السكاكي، مفتاح العلوم، تح: د.عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420، 2000، ص255.

- ⁵ أبو هلال العسكري، الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العلمية، بيروت، 1988، ص29.
- ⁶ سورة مريم، الآية: 45.
- ⁷ سورة يوسف، الآية: 11.
- ⁸ ينظر: د. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ج2، 1986، ص269.
- ⁹ ينظر: أحمد جليل، مدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دار الطليعة، بيروت، دت، ص91.
- ¹⁰ شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، 1965، ص396.
- ¹¹ الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص60.
- ¹² سورة الشعراء، الآية: 173.
- ¹³ سورة الفرقان، الآية: 40.
- ¹⁴ سورة هود، الآية: 81.
- ¹⁵ سورة الأنفال، الآية: 32.
- ¹⁶ سورة الشورى، الآية: 26.
- ¹⁷ سورة لقمان، الآية: 33.
- ¹⁸ ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ج2، 1986، ص269.
- ¹⁹ ينظر: المرجع السابق، ص270.
- ²⁰ سورة النساء، الآية: 21.
- ²¹ سورة النساء، الآية: 43.
- ²² سورة المائدة، الآية: 75.
- ²³ ينظر: وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983، ص05-06.
- ²⁴ ينظر: فرنسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرياض، 1986، ص07.
- ²⁵ عادل مصطفى، فهم الفهم: مدخل إلى الهرمنيوطيقا، نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامر، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص303.
- ²⁶ خولة طالب إبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص156.
- ²⁷ راضية خفيف بكري، التداولية وتحليل الخطاب الأدب، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ع399، ص56.
- ²⁸ ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب، علم النص، عالم المعرفة، الكويت، 1992، ص25.
- ²⁹ محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية التداولية، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013، ص88.
- ³⁰ سورة طه، الآيتين: (16، 17).

³¹ سورة الأنبياء، الآية: 63.³² سورة البقرة، الآية: 66.³³ سورة يوسف، الآية: 82.³⁴ ج. براون وج. سيرل، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي، السعودية، 1997، ص 32.³⁵ العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط 1، 2011، ص 24.³⁶ سورة النور، الآية: 01.³⁷ سورة مريم، الآية: 23.³⁸ فرنسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرياض، 1986، ص 49.³⁹ صلاح فضل، بلاغة الخطاب، علم النص، عالم المعرفة، الكويت، 1992، ص 97.⁴⁰ عادل مصطفى، فهم الفهم: مدخل إلى الهرمنيوطيقا، نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامر، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 2003، ص 303.⁴¹ صلاح فضل، بلاغة الخطاب، علم النص، عالم المعرفة، الكويت، 1992، ص 97.